

محتويات التقرير

- 3 مستوى مرتفع من عمليات الهدم في أنحاء الضفة الغربية.....
- مشاريع قوانين إسرائيلية من شأنها أن تسمح بعمليات طرد عقابية من
الضفة الغربية.....
- 6 مستوطنة إسرائيلية جديدة في محافظة الخليل تثير مخاوف إنسانية.....
- قضايا الحقوق في السكن، والأرض والممتلكات تشكل تحديات
إضافية أمام إعادة إعمار غزة.....
- 8 استمرار الهجمات والمصادمات في آذار/مارس.....
- 10

صورة بواسطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية



خان الأحمر (القدس)، 7 نيسان/أبريل 2016

نظرة عامة

استمر خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل هدم منازل الفلسطينيين والمباني المتعلقة بسبل كسب العيش في الضفة الغربية استناداً إلى عدم وجود تصاريح البناء الإسرائيلية، الأمر الذي يهدد أسر وتجمعات بكاملها بخطر الترحيل القسري. وحتى الآن في هذا العام (حتى أواسط نيسان/أبريل)، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ما يقرب من 600 مبنى فلسطيني وهجرت أكثر من 800 شخص. ويُشكل هذا تقريبا أربعة أمثال المتوسط الشهري لعمليات الهدم في عام 2015. وكان أكثر من ربع المباني المستهدفة قدم كمساعدات إنسانية، أي ثلاثة أمثال المتوسط الشهري لعام 2015. وعبر الأمين العام للأمم المتحدة، في إيجازه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 18 نيسان/أبريل، عن قلقه إزاء «المعدل الذي ينذر بالخطر» لعمليات الهدم، مشيراً إلى أن «إسرائيل تجعل من المستحيل تقريبا للفلسطينيين الحصول على تصاريح البناء».

وقد أثارت الاستعدادات المتواصلة لإنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة جنوب الضفة الغربية المزيد من المخاوف بشأن الحماية، كما هو بارز في هذه النشرة الإنسانية. وحذر الأمين العام، في الإيجاز المذكور آنفاً، من أن «خلق وقائع جديدة على الأرض من خلال عمليات الهدم والبناء الاستيطاني يثير التساؤلات حول ما إذا كان هدف إسرائيل النهائي، في الواقع، هو إخراج الفلسطينيين من مناطق أجزاء محددة من الضفة الغربية، وبذلك تقويض أية آمال في الانتقال إلى دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء».

تقدم هذه النشرة أيضاً تفاصيل بعض التحديات أمام إعادة بناء المنازل التي دُمرت في غزة خلال تصعيد الأعمال القتالية عام 2014، وخاصة قضايا تتعلق بتسجيل الأراضي مع سلطات غزة وكذلك انعدام التخطيط الكافي. يعرض تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي نُشر في نيسان/أبريل نتائج دراسة مسحية للنازحين في غزة نتيجة لمثل هذا التدمير، مع ما يُقدر بنحو 75,000 شخص لا يزالوا بلا مأوى مع اقترابنا من ذكرى مرور عامين على الأعمال القتالية. وحتى كتابة هذا التقرير، لا تزال هناك حاجة للتمويل لإعادة بناء ما يقرب من 6,600 منزل، أو حوالي 37 بالمائة من عدد الحالات الإجمالي.

وبالإشارة إلى قطاع غزة، أدرج الأمين العام بعض المخاوف التي ثارت في الآونة الأخيرة، ومن بينها الفشل المتواصل للحوار الفلسطيني الداخلي من أجل تحقيق وحدة حقيقية، وإغلاق محطة غزة لتوليد الطاقة نتيجة لانعدام الوقود في 8 نيسان/أبريل، واكتشاف نفق يعبر من غزة إلى إسرائيل في 18 نيسان/أبريل، وُصف بأنه «تحرك خطير واستفزازي». وأشار إلى أن الظروف في غزة «لا تطاق»، وشجع بقوة «جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها من أجل دعم إعادة إعمار وتنمية غزة».

القضايا الرئيسية

- تجاوز عدد المنازل والمنشآت الفلسطينية التي هدمتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية حتى الآن في عام 2016 (حتى أواسط نيسان/أبريل)، وعدد الأشخاص الذين هجروا نتيجة لذلك، الأرقام المكافئة لعام 2015 بأكمله.
- تمت إعادة بناء ما يقرب من 17 بالمائة من المنازل التي دُمرت أو تضررت بشكل كبير خلال الأعمال القتالية في عام 2014 في غزة، وبقي ما يقرب من 75,000 شخص مهجرين.
- يستمر إطلاق الصواريخ الفلسطينية على جنوب إسرائيل والغارات الجوية الإسرائيلية في تعريض حياة المدنيين للخطر ويؤدي إلى تفاقم خطر التصعيد بشكل كبير؛ طفلان فلسطينيان قتلوا في آذار/مارس.

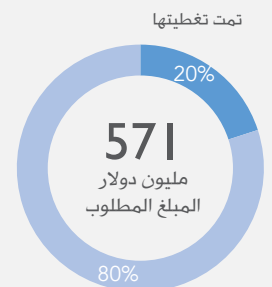
أبرز الأرقام في شباط/فبراير 2016

22	مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)
348	مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)
0	إسرائيليون قتلوا (في الصراع المباشر)
27	إسرائيليون أصيبوا (في الصراع المباشر)
176	مبانٍ هدمت في الضفة الغربية
198	مهجرون في الضفة الغربية

خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2016

571 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 20% من التمويل



احتياجات لم يتم تلبيتها



استمرت موجة العنف التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2015 في آذار/مارس مع عدد من القتل الفلسطيني، وغالبيتهم يشتهبهم بارتكابهم لهجمات. كانت الأرقام أعلى قليلاً من تلك الأرقام في أول شهرين من السنة. وخلال آذار/مارس، أصبحت المخاوف القائمة من قبل بشأن استخدام القوات الإسرائيلية المفرط للقوة في ردها على الهجمات الفلسطينية مفهومة من خلال حادث التقطه الكاميرا يظهر «إعدام واضح خارج نطاق القضاء»¹ لمهاجم مشتهبه به على يد جندي، اعتقل لاحقاً وأدين بالقتل غير المتعمد. وتغطي النشرة كذلك إطلاق صاروخ فلسطيني على جنوب إسرائيل وغارات جوية إسرائيلية ضد غزة، والتي أدت في آذار/مارس إلى مقتل طفلين فلسطينيين، وكلا الأمرين يزيدان من خطر التصعيد الواسع النطاق.

وأكد الأمين العام في إشارته إلى العنف المتواصل: «لا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لعمليات الطعن، أو الهجمات بالسيارات، أو إطلاق النار، أو التحريض على العنف أو تمجيد القتل». وأشار أيضاً إلى أن «الفلسطيني الذي بلغ العشرين من العمر ويعيش تحت الاحتلال لم ير أي تقدم سياسي مطلقاً طوال حياته. إن نفاذ الصبر واليأس من هذا الواقع هو أحد الأسباب الجذرية للعنف ... يقع على عاتقنا جميعاً أن نبذل كل ما بوسعنا من أجل ضمان سلام دائم».

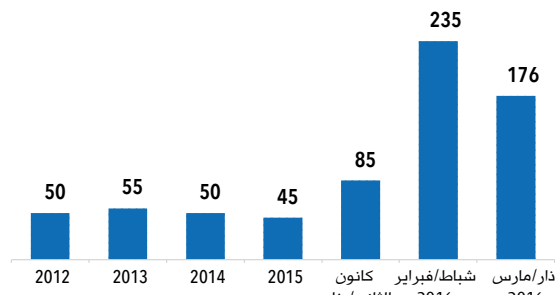
في مواجهة خطر الترحيل القسري

إن الترحيل القسري للأشخاص المحميين من مكان إقامتهم الاعتيادي محظور بموجب المادة 49 من ميثاق جنيف الرابع، والتي تحظر كذلك عمليات الترحيل خارج الأرض المحتلة. تواجه الكثير من الأسر الفلسطينية والتجمعات في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، خطر الترحيل القسري حيث خلقت الممارسات الإسرائيلية بيئة قسرية تفرض عليهم ضغوطاً كي يرحلوا. ورغم أن البدو ورعاة الماشية في المنطقة (ج) يتحملون القدر الأكبر من هذا الضغط، فإن الترحيل القسري يأخذ أيضاً أشكالاً أخرى. القسمان أدناه هما أولى سلسلة من المقالات تنشر في النشرة الإنسانية تسلط الضوء على مجموعة من الأوضاع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حيث تم تعريض الفلسطينيين لخطر الترحيل القسري بشكل متزايد.

مستوى مرتفع من عمليات الهدم يستمر في أنحاء الضفة الغربية

استهداف تجمع رعوي ضعيف في غور الأردن للمرة الثالثة هذا العام

مبان هُدمت/صودرت
المتوسط الشهري مقارنة بالربع الأول من عام 2016

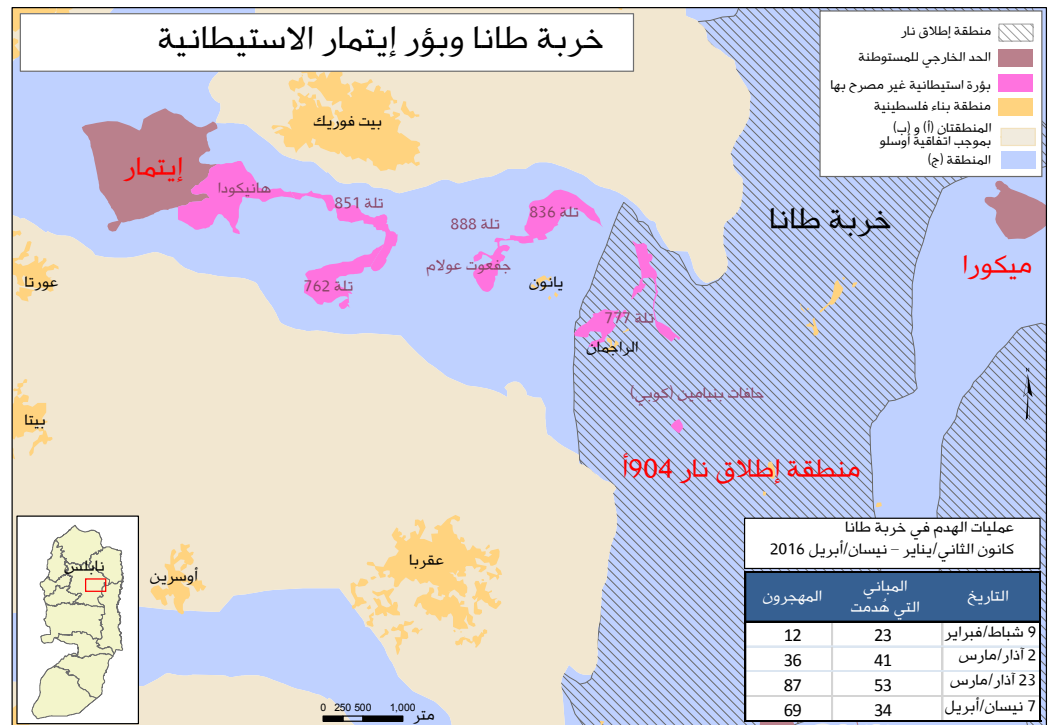


في آذار/مارس، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت ما يقرب من 176 مبنى فلسطينياً، مما أدى إلى تهجير حوالي 200 فلسطيني، من بينهم 77 طفلاً، وتضرر 274 شخصاً آخرين. ويشكل هذا ما يقرب من أربعة أمثال المتوسط الشهري لعمليات الهدم في عام 2015. وكانت غالبية عمليات الهدم على أساس عدم وجود تصاريح البناء التي من

المستحيل تقريباً الحصول عليها. ما يقرب من 83 بالمائة من المباني التي هُدمت كانت في المنطقة (ج) (146)، وكانت 16 بالمائة في القدس الشرقية (28) وهُدم مبان هدماً عقابياً في المنطقة (أ). وهُدم ما يقرب من 500 مبنى وتم تهجير أكثر من 650 شخصاً في الربع الأول من عام 2016.

تشكل عمليات الهدم في آذار/مارس ما يقرب من أربعة أمثال المتوسط الشهري لعمليات الهدم في عام 2015

أكثر من نصف المباني التي هُدمت (94) كانت تقع في التجمع الفلسطيني خربة طانا (نابلس). شملت المباني المستهدفة 41 منزلاً (35 مأهولة)، مما أدى إلى تهجير 123 شخصاً، بينهم 46 طفلاً. والمباني الأخرى التي تم تدميرها كانت مباني متعلقة بالزراعة (36)، ووحدات صحية (9)، وأفران تقليدية (7)، وخزان للمياه ومدرسة. ويعيش في خربة طانا ما يقرب من 250 شخصاً يعتمدون على الرعي والزراعة لكسب الرزق وهم يعيشون في المنطقة منذ عقود. وتعود بعض



مباني التجمّع إلى ما قبل بداية الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967. ويقع التجمّع في منطقة أُعلنت «منطقة إطلاق نار» لأغراض التدريب العسكري للجيش الإسرائيلي (منطقة إطلاق نار 904أ).

تم رفض استئناف مُقدم منذ فترة طويلة إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية ضد أوامر الهدم المعلقة لغالبية مباني خربة طانا في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015. نتيجة لذلك، شهد التجمّع في الربع الأول من عام 2016، ثلاث موجات من الهدم، حدثت اثنتان في آذار/مارس وواحدة في شباط/فبراير.

بجانب خربة طانا، ضمن حدود منطقة إطلاق النار، أقيمت بؤرتان استيطانيتان إسرائيليّتان، في السنوات القليلة الماضية بدون ترخيص من السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن السلطات الإسرائيلية أصدرت عشرات أوامر الهدم ضد المباني في هذه البؤر الاستيطانية، فلم ينفذ سوى القليل منها.

وصرّح منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، روبرت بايبر، عقب زيارة خربة طانا قائلاً «إن تدمير المنازل وسبل العيش من أجل الضغط على الأسر لنقل أماكن التجمّعات المعرضة لخطر «الترحيل القسري»، هو انتهاك صارخ لقوانين الاحتلال»².

وكذلك في آذار/مارس، هُدم 82 مبنى في 22 تجمّعاً آخر. وشهدت أربعة تجمّعات أخرى فقط عمليات هدم نتج عنها تهجير: عين القلط (أريحا)، تم تهجير 46 شخصاً؛ رمون (رام الله)، تم تهجير 17 شخصاً؛ ومدينة الخليل وجنبا (الخليل)، تم تهجير 8 أشخاص في كل موقع. وفي القدس الشرقية، تم هدم 28 مبنى، وهذا يساوي تقريبا إجمالي الشهرين السابقين مجتمعين. كانت عمليات الهدم في مدينة الخليل إجراءات عقابية استهدفت منازل أسر لمهاجمين مشتبه بهم بشن هجمات ضد الجنود الإسرائيليين في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2015؛ شمل المهجرون ثلاثة أطفال.

خلال آذار/مارس، تم هدم أو مصادرة 32 مبنى مقدمة كمساعدات إنسانية، أي ثلاثة أمثال المتوسط الشهري لعام 2015. وقعت جميع عمليات الهدم للمساعدات الإنسانية في خربة طانا وجيبنا. والأخيرة أيضا تقع ضمن منطقة إطلاق نار في مسافر يطا في الخليل (منطقة إطلاق نار 918).

خلال آذار/مارس، تم هدم
أو مصادرة 32 مبنى مقدمة
كمساعدات إنسانية، أي ثلاثة
أمثال المتوسط الشهري لعام
2015.

استمرت عمليات الهدم على نطاق واسع في نيسان/أبريل

خلال النصف الأول من نيسان/أبريل، هدمت السلطات الإسرائيلية 93 مبنى آخر، مما أدى إلى تهجير ما يقرب من 200 شخص. يتجاوز العدد الإجمالي للمباني المستهدفة والأفراد المهجرين منذ بداية عام 2016 العدد الإجمالي لعام 2015 ككل. شملت أحداث نيسان/أبريل الموجة الرابعة لعمليات الهدم لهذا العام في خربة طانا واستهدفت 34 مبنى، بما في ذلك 13 مبنى مولها المانحون، تاركة 69 فلسطينيا مهجرين، 29 منهم أطفال.

مشاريع قوانين إسرائيلية من شأنها أن تسمح بعمليات الطرد العقابي من الضفة الغربية



هذا القسم مساهمة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

في أعقاب التصعيد الإسرائيلي لأعمال العنف الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أفادت تقارير إعلامية أن السلطات الإسرائيلية كانت تدرس «ترحيل» أسر المعتدين المزعومين من الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى قطاع غزة أو إلى مكان آخر كرد على «الأنشطة الإرهابية»³. في 21 كانون الثاني/يناير 2016، أعلن وزير العدل الإسرائيلي، في رد له على رسالة من منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «هموكيد» (مركز الدفاع عن الفرد)، أنه لا توجد نوايا من هذا القبيل «في هذه المرحلة»⁴. ورغم ذلك، تم تقديم مشروع قانونين خاصين ذي صلة إلى الكنيست في آذار/مارس 2016. وحظي هذان المشروعان بالدعم من الائتلاف الحاكم وكذلك من بعض أحزاب المعارضة⁵.

الأول - مشروع قانون لتفعيل سلطات الإقامة المحددة للمقيمين في المنطقة وأسرهم لمشاركتهم في أنشطة إرهابية - يقصد منه السماح بالطرد إلى غزة، بينما المشروع الثاني - مشروع قانون لتعديل قانون الدخول إلى إسرائيل (تعديل - إلغاء التأشيرة والإقامة الدائمة للإرهابيين وأسرهم لمشاركتهم في أنشطة إرهابية) - يسعى للطرد إلى خارج الأرض الفلسطينية المحتلة. في 23 آذار/مارس، قررت لجنة الإسكان التابعة للكنيست التسريع في هذين المشروعين⁶. وكذلك طلب مجلس الوزراء الإسرائيلي من النائب العام المصادقة على الخطوات المقترحة، رغم أن وسائل الإعلام أفادت أن الأخير قد أشار بالفعل إلى أن هذين القانونين ينتهكان القانون الإسرائيلي والقانون الدولي على حد سواء⁷.

إن عمليات الترحيل العقابي، أو عمليات الطرد، أو عمليات الهدم - سواء أطلق عليها «تحديد الإقامة» أو غيره - تصل إلى حد الترحيل القسري وهي انتهاك صارخ لميثاق جنيف الرابع (مادة 147).

إن عمليات الترحيل العقابي، أو عمليات الطرد، أو عمليات الهدم - سواء أطلق عليها «تحديد الإقامة» أو غيره - تصل إلى حد الترحيل القسري وهي انتهاك صارخ لميثاق جنيف الرابع (مادة 147). كذلك، تثير مشاريع القوانين الحالية مخاطر العقوبات الجماعية، الممنوعة بموجب المادة 33، ومخاوف إضافية بشأن حقوق الإنسان، وخاصة أن التورط في «أنشطة إرهابية» يتم تعريفه على نحو واسع جداً على ما يبدو.

أسرة فلسطينية تم طردها من القدس الشرقية في أعقاب هجوم

في 10 آذار/مارس 2016، أجبرت السلطات الإسرائيلية أسرة شخص يشتبه بأنه نفذ هجوم بإطلاق النار على مغادرة القدس الشرقية. أسفر الهجوم، الذي وقع قبل ذلك بيومين، عن إصابة اثنين من شرطة الحدود الإسرائيلية ومقتل المهاجم المشتبه به. نقلت الشرطة الإسرائيلية أربعة أشقاء أكبر منه سناً ووالدتهم إلى حاجز قلنديا وأمروا بمغادرة القدس الشرقية حيث لم يكن لديهم تصريح إقامة؛ كانت طلباتهم للحصول على تصاريح معلقة لدى السلطات الإسرائيلية وقت وقوع الحادث. وبعد عملية الطرد، استأجرت الأسرة، التي كانت تعيش في القدس الشرقية لعدة سنوات، شقة في إحدى ضواحي القدس (بير نبالا).

مستوطنة إسرائيلية جديدة في محافظة الخليل تثير مخاوف إنسانية

استمرت الإعدادات لبناء مستوطنة إسرائيلية جديدة في موقع استراتيجي قرب الطريق 60 (الشریان المروري الرئيسي بين الشمال والجنوب في الضفة الغربية) بجانب مخيم العروب للاجئين في الجزء الشمالي من محافظة الخليل، طوال السنة الماضية، مثيراً عدداً من المخاوف الإنسانية. إن إقامة أو توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي وأصبح المحرك الرئيسي لحالة الضعف للسكان الفلسطينيين، مولداً الحاجة لإجراءات الحماية والمساعدة من العاملين في المجال الإنساني.

ووفقاً لتقرير إعلامي إسرائيلي، قامت منظمة إسرائيلية في عام 2012، وبشكل سري، بشراء ممتلكات في هذا الموقع من منظمة سويدية مسيحية وهمية قامت بشرائها قبل سنوات قليلة من كنيسة مشيخية. العقار يعرف باسم «بيت البركة» ويتكون من ثمانية مباني على ما يقرب من 40 دونم من الأرض. وعلى مدار السنة الماضية نفذت المنظمة أعمال ترميم مكثفة في العقار.⁸ وفي تشرين الأول/أكتوبر 2015، صادقت وزارة الدفاع الإسرائيلية على تعديل حدود المجلس الإقليمي لمستوطنات غوش عتصيون لتشمل مجمع بيت البركة. وبالرغم من أن المباني، كما أفادت التقارير، يمكنها إسكان عشرات الأسر، لا يزال من غير الواضح إذا ما كانت المستوطنة الجديدة ستستخدم لأغراض سكنية أو سياحية.⁹

التوتر والعنف

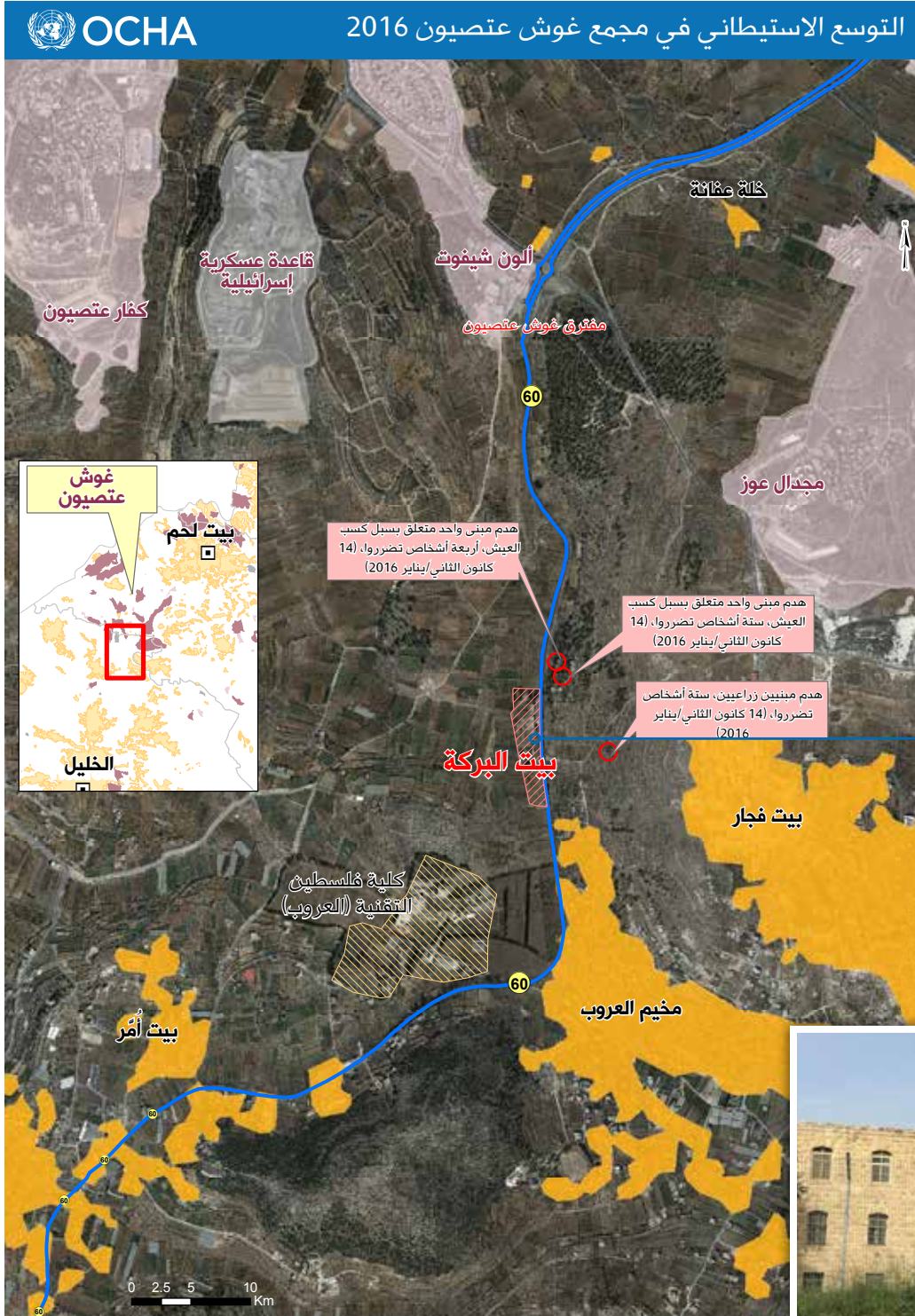
كان مخيم العروب منذ فترة طويلة بؤرة للمواجهات مع القوات الإسرائيلية التي تتركز في برج مراقبة عسكري قرب مدخل المخيم وحوله. وكذلك كانت هناك حوادث متكررة في السنوات القليلة الماضية تمثلت بإلقاء الشبان الفلسطينيين للحجارة على مركبات إسرائيلية تمر على الطريق رقم 60. في عام 2015، سجلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) 115 عملية تفتيش واعتقال و53 مواجهة عنيفة، أدت إلى وفاة واحدة و35 إصابة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، كان الطريق الدائري لمستوطنة غوش عتصيون، شمالي المخيم، موقعاً لعمليات طعن متعددة، وعمليات دهس وهجمات بإطلاق النار شنها فلسطينيون ضد الجنود والمستوطنين الإسرائيليين. إن إقامة مستوطنة جديدة بجوار المخيم مباشرة وقرب المفترق من المرجح أن يزيد المستويات الحالية المرتفعة من التوتر والعنف.

تهديدات لسبل كسب العيش

من المرجح أن يؤدي السكان و/أو عملية الاستيطان على أساس دائم إلى تبني إجراءات أمنية، بما في ذلك فرض قيود على وصول الفلسطينيين. والمنطقة المحيطة ببيت البركة هي أملاك خاصة لمزارعين من قرية بيت أمر وهي مزروعة بشكل مكثف بالزيتون، والعنب، واللوزيات، والتفاح والخضر الموسمية. وأبدى المزارعون قلقهم من إمكانية إقامة تركيب أسيجة إضافية حول العقار وفرض قيود تعرقل الوصول إلى المنطقة، استناداً إلى الممارسات الشائعة في المستوطنات الأخرى. هذا بالإضافة إلى المخاوف الموجودة مسبقاً والمتعلقة بتعبيد طريق التفافي بديل لقسم من الطريق رقم 60 يمر بجوار مخيم العروب، وهذا قد ينطوي على مصادرة أراضي واقتلاع أشجار.¹⁰

إن إقامة أو توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة غير قانوني بموجب القانون الدولي وأصبح المحرك الرئيسي لحالة الضعف للسكان الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، هدمت السلطات الإسرائيلية، في 14 كانون الثاني/يناير 2016، ثكنتين للاجئين من مخيم العروب، استخدمتا في السابق لتربية الدجاج، على أساس أنهما يفتقران إلى تصريح إسرائيلي للبناء. وبعد يومين هدمت السلطات الإسرائيلية جداراً إسمنتياً وخزاناً للمياه استناداً إلى الذرائع نفسها، وجرفت قطعة أرض مجاورة، مقلعة 85 شجرة زيتون، ولوزيات وعنب. أثارت هذه الحوادث المخاوف بشأن إمكانية هدم مباني موجودة ومحاصيل مع أوامر هدم وإخلاء معلقة عقب افتتاح المستوطنة.



خطر الإخلاء القسري

عاشت أسرة من اللاجئين الفلسطينيين مكونة من سبعة أفراد في أحد مباني المجمع لما يقرب من 40 سنة بموجب تفاهم غير رسمي مع الكنيسة المشيخية، والتي وظفت رب الأسرة في المجمع. وكانت الأسرة على مدار الأشهر القليلة الماضية، تحت الضغط من المنظمة السويدية لإخلاء المبنى. في 6 شباط/فبراير 2016، منع الجنود الإسرائيليون ثلاثة من أفراد الأسرة (ثلاثة أشقاء راشدين) من الدخول إلى منزلهم ما لم يوقعوا على عدد من الوثائق المتعلقة بإخلائها، الأمر الذي رفضوه. ونفذ الجنود كذلك عملية تفتيش للمنزل. ولا يزال اثنان ممنوعين من الوصول إلى المجمع، بينما أفراد الأسرة الخمسة الباقين مازالوا يقيمون في الموقع. إنهم يعيشون في بيئة متوترة للغاية بسبب خطر الإخلاء المعلق ولكون بوابة العبور تحت سيطرة حراس أمن خصوصيين. استأنفت الأسرة مؤخراً لدى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد إخلائهم وحصلوا على أمر احترازي مؤقت لحين صدور قرار المحكمة في القضية.

قضايا الحقوق في السكن، والأرض والممتلكات تشكل تحديات إضافية أمام إعادة إعمار غزة

إعادة الإعمار تتيح فرصة مناسبة لتخطيط حضري مناسب

بينما تتقدم عملية إعادة بناء المنازل التي دُمرت خلال صراع عام 2014 في غزة والمزيد من التعهدات المتعلقة بالتمويل أصبحت متاحة، ظهرت قضايا تتعلق بقضايا الحقوق في الإسكان، والأرض والممتلكات للأسر المتضررة والتخطيط الحضري.

إن قضايا السكن، والأرض والممتلكات واضحة في حي الشجاعية إلى الشرق من مدينة غزة، والذي كان من أكثر المناطق تدميراً: 24 بالمائة من إجمالي المنازل المدمرة البالغ عددها 11,000 في غزة تقع هنا. ويقدر المجلس النرويجي للاجئين أن 20 بالمائة فقط من الأرض في هذه المنطقة مسجلة باسم المالك الحالي.¹¹

ربما كان منع تسجيل الأراضي ناتجاً عن النفقات التي ينطوي عليها التسجيل والصعوبات في الحصول على سلسلة كاملة من وثائق الملكية. بعض المالكين فقدوا سندات الملكية في الصراع، بينما يحمل آخرون أرقام تسجيل غير صحيحة لقطع الأرض. ويجعل غياب المسوح المناسبة للأرض من الصعب تأكيد حدود قطع الأرض ويمكن أن يؤدي إلى نزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع العديد من الممتلكات لإجراءات الميراث الجارية بسبب وفاة أصحابها، بما في ذلك بعض الذين لقوا حتفهم خلال الصراع عام 2014.

حالة إعادة بناء المنازل

بحلول نهاية آذار/مارس 2016، تمت إعادة بناء أو إصلاح حوالي 17 بالمائة (3,000) مما يقرب من 18,000 منزل دُمرت أو تضررت بشكل كبير بعد مساعدات نقدية من وكالات الأمم المتحدة أو دعم دولي آخر.¹² ويقدر أن 75,000 شخص مازالوا مهجرين. ويجري الآن إصلاح أو إعادة بناء 3,700 منزل إضافي، أو 21 بالمائة من العبء ككل. وتم تأكيد التمويل لما يقرب من 5,100 منزل (28 بالمائة من العبء ككل) من أجل إصلاحها أو إعادة بنائها في عام 2016، ولكن تبقى فجوة في التمويل لنحو 5,991 منزلاً، أو ما يقرب من 34 بالمائة من العبء ككل.

NRC

NORWEGIAN REFUGEE COUNCIL

هذا القسم مساهمة من المجلس

النرويجي للاجئين لصالح فريق المأوى

من المهم ضمان الدعم للأسر التي تكافح مع قضايا التوثيق التي قد تمنعهم من الحصول على مساعدات إعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، قام الكثير من الناس ببناء منازلهم دون الحصول على تصاريح بناء من سلطات غزة، مما أدى إلى عدم وجود مخطط حضري مناسب وأماكن عامة. والقضية الأساسية الآن هي إذا ما تمت إعادة بناء هذه المناطق كما كانت عليه من قبل، فإن ذلك سيؤدي إلى الاكتظاظ، وبنية تحتية غير كافية وانعدام الأماكن العامة، أو البناء ثانية بشكل أفضل¹³ بطريقة تلبى احتياجات التجمع، وتحل المشاكل السابقة وتخلق بيئة أفضل للعيش. وتقدم إعادة الإعمار فرصة لجعل حقوق المرأة في الإسكان، والأرض والممتلكات مشمولة، وتعزيز المجتمع المدني وتضمن التحسينات طويلة الأمد.

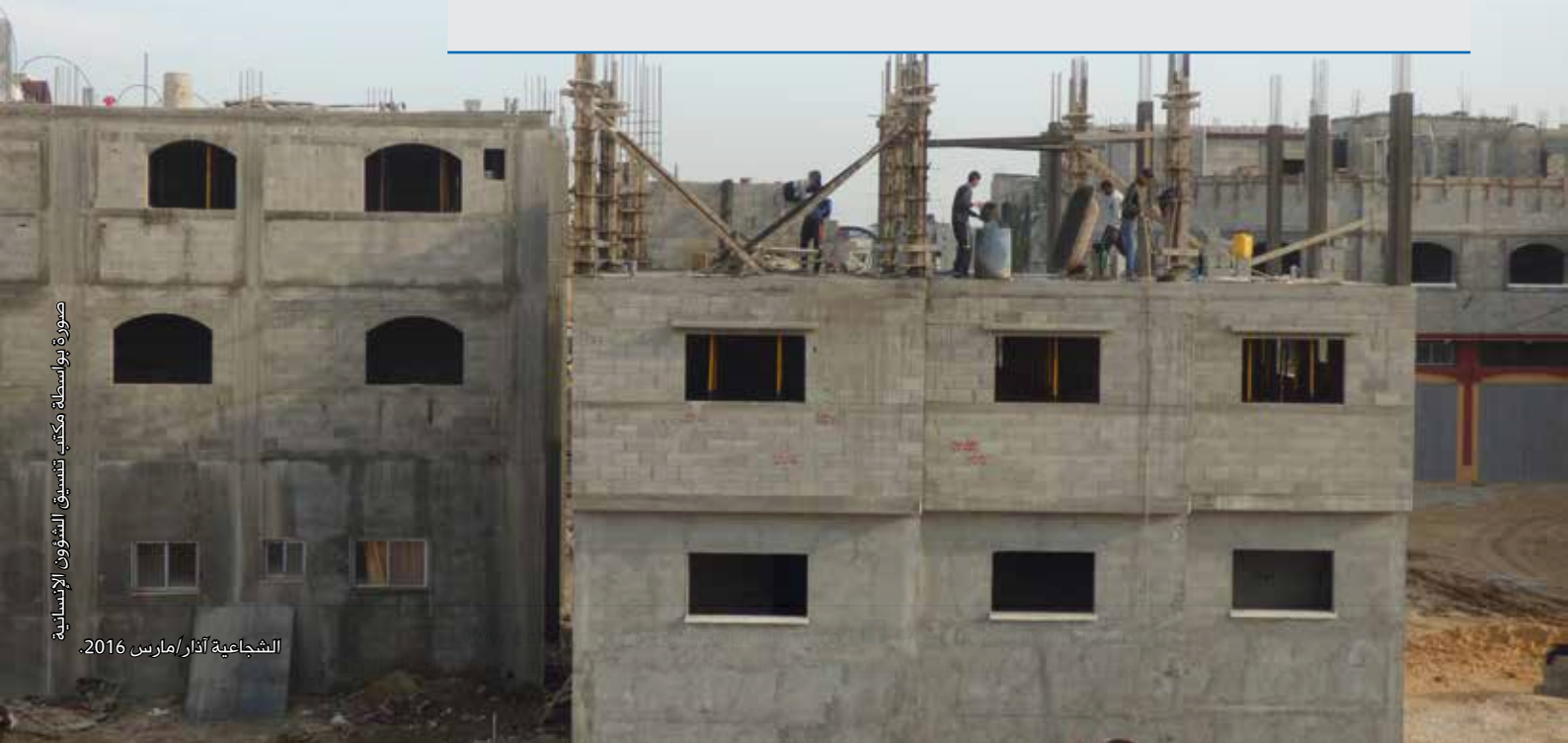
تثبت إعادة الإعمار بعد الصراع في سياقات أخرى أن العملية مهمة كأهمية النتيجة النهائية.¹⁴ تجري حالياً بعض المشاريع الواعدة: انخرط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالشراكة مع المجلس النرويجي للاجئين ومجلس الإسكان الفلسطيني في التخطيط المكاني بالمشاركة في منطقة خزاعة المدمرة بشكل كبير جداً، بما في ذلك دراسة احتياجات التطوير المستقبلية. وفي بيت حانون، تنفذ وزارة الأشغال العامة والإسكان، بدعم من وكالة الإنماء الإيطالية مثلاً إيجابياً على التخطيط بالمشاركة القائم على أساس المجتمع إعادة إعمار وتأهيل أكثر من 200 وحدة في الندى وتجمع العزبة المجاور، وإعادة تأهيل 19 مبنى لحقت بها أضرار جزئية.

يقدر أن 75,000 شخص ما زالوا مهجرين في غزة.

نشر نتائج دراسة مسحية لتسجيل المهجرين داخليا وتحديد مواطن الضعف

بحلول نهاية آذار/مارس 2016، تمت إعادة بناء أو إصلاح حوالي 17 بالمائة (3,000) مما يقرب من 18,000 منزل دُمرت أو تضررت بشكل كبير بعد مساعدات نقدية من وكالات الأمم المتحدة أو دعم دولي آخر.¹² ويقدر أن 75,000 شخص ما زالوا مهجرين. ويجري الآن إصلاح أو إعادة بناء 3,700 منزل إضافي، أو 21 بالمائة من العيب ككل. وتم تأكيد التمويل لما يقرب من 5,100 منزل (28 بالمائة من العيب ككل) من أجل إصلاحها أو إعادة بنائها في عام 2016، ولكن تبقى فجوة في التمويل لنحو 5,991 منزلاً، أو ما يقرب من 34 بالمائة من العيب ككل.

التقرير متاح على الرابط: http://www.ochaopt.org/documents/idps_report_april_2016_arabic.pdf



إن خطة إعادة إعمار مكثفة تنفذ ضمن إطار زمني معقول، وتقديم حل دائم لمحنة الأشخاص المهجرين، هي أمر ضروري للحد من حالة الضعف وتحقيق حقوق الإنسان، وتجنب بيئة مواتية لجولة جديدة من العنف. ولكن، معالجة المشاكل المعقدة تستنزف الوقت والموارد البشرية والمالية على حد سواء. إلى جانب النظر في قضايا الإسكان، والأرض والممتلكات الرئيسية، وتشمل الإجراءات الأخرى اللازمة إزالة القيود المفروضة على الواردات من مواد ومعدات البناء؛ وحل للانقسام الداخلي الفلسطيني يتيح للسلطات الفلسطينية ذات الصلة أن تباشر مهامها الحكومية على نحو فعال؛ وإشراك السكان المتضررين في إعادة بناء تجمّعهم؛ وصرف عاجل للأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة لإعادة إعمار غزة.

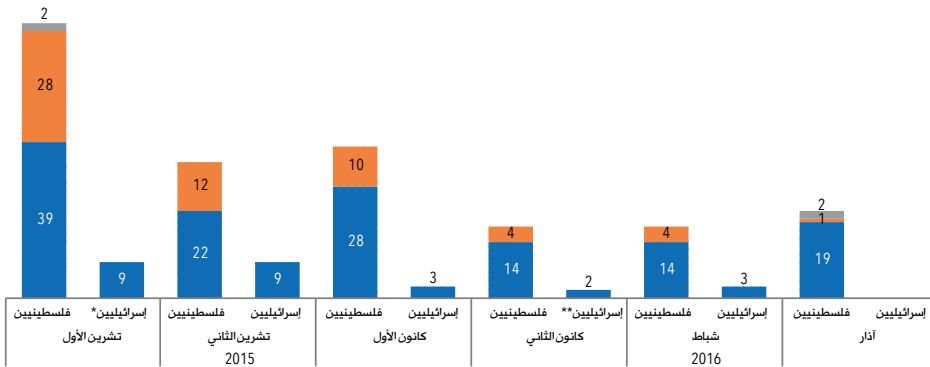
استمرار الهجمات والمصادمات في آذار/مارس

لا يزال إطلاق صواريخ متفرقة على إسرائيل والغارات الجوية في قطاع غزة مصدر قلق

قُتل خلال آذار/مارس، 22 فلسطينياً، بينهم خمسة أطفال، على يد القوات الإسرائيلية في حوادث مختلفة في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ويشمل ذلك 19 شخصاً يشتبه أنهم منفذون للهجمات؛ وهذا أعلى قليلاً من عدد القتلى في أول شهرين من السنة، ولكن أقل بكثير من ذلك العدد المسجل في الربع الأخير من العام 2015. ووفقاً لوكالة الأمن الإسرائيلية، انخفض العدد الإجمالي للهجمات الفلسطينية (انطوت غالبيتها على هجمات بالزجاجات الحارقة دون أن تؤدي إلى وقوع إصابات) خلال آذار/مارس بنسبة تزيد عن 25 بالمائة مقارنة مع الشهرين السابقين.¹⁶ كان آذار/مارس هو الشهر الأول منذ تصاعد أعمال العنف في تشرين الأول/أكتوبر 2015 لم تسجل فيه وفيات بين الإسرائيليين، ولكن قتل شخص أجنبي في هجوم بالطعن في يافا (إسرائيل) في 8 آذار/مارس وأصيب 11 إسرائيلياً.

كان آذار/مارس هو الشهر الأول منذ تصاعد أعمال العنف في تشرين الأول/أكتوبر 2015 لم تسجل فيه وفيات بين الإسرائيليين.

القتلى في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل



* باستثناء إسرائيلي واحد قتل يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر في هجوم ارتكبه إسرائيلي من أصل فلسطيني داخل إسرائيل، وقتل هذا المواطن أيضاً خلال الحادث.
** يستثنى ثلاثة إسرائيليون قتلوا في أول كانون الثاني/يناير في هجوم ارتكبه إسرائيلي من أصل فلسطيني داخل إسرائيل، وقد قتل هذا المواطن أيضاً في مرحلة لاحقة.

■ هجمات وهجمات مزعومة ■ مصادمات ■ غارات جوية

“قتلا وهما نائمين”

أم كرم أبو خوصة، أم لطفلين قتلا في غارة جوية إسرائيلية



أنا وزوجي وأطفالنا الستة، كنا نيام عندما قصفت القوات الإسرائيلية موقع تدريب تابع لمجموعة مسلحة يقع على مسافة 50 مترا تقريبا من منزلنا. عشنا في غرفتين مصنوعتين من الإسبست ومواد أخرى لعمل مطبخ وحمام. عندما قصفوا موقع المجموعة المسلحة، تطاير الحطام في كل مكان وبعضه سقط في منزلنا. فقدت كلا من ياسين (10 سنوات) وإسراء (7 سنوات)، أما أيوب (12 عاماً) فأصيب بجروح طفيفة.

ياسين كان مرحاً جداً. اعتاد أن يأتي بالحياة إلى المنزل بحيله وروح الدعابة لديه. واعتاد كذلك أن يدافع عن إخوته وأخواته كلما أراد والدهم معاقبتهم لخطأ ما ارتكبه. اعتاد أن يتحمل اللوم بدلا منهم. لقد أحبه كل إخوته وأخواته.

أيوب وياسين كانا صديقين حميمين للغاية. اعتادا أن يدرسا، ويتناولوا الطعام، ويلعبا ويفعلا كل شيء معا. أنا في الحقيقة قلقة جدا عليه لأنه يرفض تماما الحديث عما جرى. إنه يوقظني مرات عديدة وهو يصرخ وينادي اسم ياسين. وهو أيضا يستيقظ ليلا لينام في حضني. وكلما شاهد أيوب أي شيء يتعلق بالحرب وإطلاق النار في التلفاز يفقد أعصابه ويطلب منا إطفاءه. أنا لا ألومه، أكاد لا أستطيع النوم لوحدي، وأحاول ألا أبكي امامهم.

لا أستطيع النوم جيدا في الليل، أنا لا أستطيع أن أصمد أمام المزيد من الغارات أو الاعتداءات. هذه المرة الثالثة التي أفقد فيها بيتي وأضطر لأن أبدأ من الصفر. تم تهجيرنا للمرة الأولى في عام 2002 عندما أجبرنا الجيش الإسرائيلي على مغادرة منطقتنا وهدم جميع المنازل هناك. ثم دمر منزلنا في حرب عام 2014، والآن يحدث لنا هذا مرة أخرى. ولكن عليّ أن أدعم أولادي لأنهم حزاني بالفعل من أجل أشقائهم.



في إحدى الهجمات، في 24 آذار/مارس، قام فلسطينيان بطعن وجرح جندي إسرائيلي في مدينة الخليل: أحدهما قتل بعد إطلاق النار عليه والآخر أصيب بجراح على يد القوات الإسرائيلية. مقطع فيديو للمشهد بعد دقائق قليلة من الحادث، سجل جندياً إسرائيلياً يطلق النار على رأس الفلسطيني الجريح، والذي كان راقداً على الأرض ولا يشكل أي تهديد واضح. وعبر الناطق بلسان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن قلقه حول «الإعدام الواضح خارج نطاق القضاء» وحقيقة أن هذا قد لا يكون الحادث الوحيد. اعتقلت السلطات الإسرائيلية الجندي وبعد ذلك اتهم بالقتل غير المتعمد.¹⁷

وخلال آذار/مارس، أصابت القوات الإسرائيلية 348 فلسطينياً بجراح، بينهم 94 طفلاً، وغالبيتهم خلال احتجاجات ومصادمات. تشير هذه الأرقام إلى استمرار الاتجاه نحو الانخفاض. 10 بالمائة من هذه الإصابات تقريباً نتجت عن الذخيرة الحية والباقي عن استنشاق الغاز المسيل للدموع والذي استلزم علاجاً طبياً، أو عن الرصاص المعدني المغلف بالمطاط أو الاعتداء الجسدي.

وقع أحد أخطر الحوادث في 12 آذار/مارس عندما ضربت شظايا من صاروخ أطلقته طائرة حربية إسرائيلية على منشأة للتدريب العسكري في شمال قطاع غزة منزلاً قريباً، وقتلت شقيقتين فلسطينيتين وأصابت آخر بجراح (انظر دراسة الحالة). وقالت السلطات الإسرائيلية إن الغارة الجوية نُفذت رداً على إطلاق فصيل فلسطيني صواريخ على إسرائيل في اليوم السابق، والذي لم يؤد إلى وقوع إصابات أو أضرار. ونُفذت غارة جوية إسرائيلية في ظروف مشابهة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015 وقتلت امرأة حامل عمرها 26 عاماً وابنتها البالغة من العمر ثلاث سنوات.

وفي حين أن وقف إطلاق النار في آب/أغسطس 2014 بين إسرائيل وحماس قد صمد إلى حد كبير، منذ نيسان/أبريل 2015 لم يكن يمر شهر واحد دون إطلاق صاروخ واحد على الأقل أو قذيفة هاون من غزة على إسرائيل. ووفقاً لوكالة الأمن الإسرائيلية، سُجل أكبر عدد من الصواريخ/قذائف الهاون التي أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2015 وكانون الثاني/يناير 2016، بمعدل سبعة كل شهر، يليه آذار/مارس 2016 بمعدل خمسة.¹⁸ ووفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإن الغارات الجوية الإسرائيلية والأعمال المسلحة الأخرى في غزة تأتي رداً على هذه الحوادث بالرغم من أنها تستهدف في العادة منشآت تدريب عسكرية أكثر منها مصدر النار.

على الرغم من أن الهجمات الصاروخية وقذائف الهاون الفلسطينية خلال هذه الفترة لم تسفر عن وقوع إصابات، فإنها تعرض أرواح المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق الإطلاق أو السقوط للخطر أو بالقرب منها. ويتعرض المدنيون الفلسطينيون أيضاً للغارات الجوية الإسرائيلية التي تعقب هذه الهجمات؛ وتتفاقم المخاطر جراء موقع المنشآت العسكرية داخل المناطق المدنية أو بالقرب منها، وكذلك الكثافة السكانية العالية في غزة والطبيعة غير المستقرة للعديد من المنازل. فضلاً عن ذلك، تشير تجارب العقد الماضي إلى أن الهجمات الفلسطينية والاسرائيلية على حد سواء يمكن لها أن تشكل الشرارة للتصعيد تبعاً لخطورة النتائج.

الهجمات الفلسطينية بالصواريخ
وقذائف المورتر تعرض للخطر
أرواح المدنيين الإسرائيليين
والفلسطينيين الذين يعيشون
في مناطق الإطلاق أو السقوط أو
بالقرب منها.

الهوامش

1. انظر البيان الصحفي للناطق بلسان المفوض السامي لحقوق الإنسان، 30 آذار / مارس 2016، متاح على الرابط:
<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=18540&LangID=E>
2. بيان صحفي، 28 آذار / مارس 2016، متاح على الرابط:
http://www.ochaopt.org/documents/hc_statement_demolitions.khirbet/20tana_english.pdf
3. جيلي كوهين، «مؤسسة الدفاع الإسرائيلية تدرس طرد أسر الإرهابيين إلى غزة»، هآرتس، 24 تشرين الثاني / نوفمبر 2015.
4. متاح على الرابط: http://www.hamoked.org/files/2016/1160051_eng.pdf
5. جوناثان ليز، «وزير المالية الإسرائيلي يؤيد طرد أسر الإرهابيين من الضفة الغربية إلى غزة»، هآرتس، 15 آذار / مارس 2016.
6. <http://m.knesset.gov.il/Activity/committees/knesset/News/Pages/23316.aspx>
7. باراك رافيد، نتيناهو يسعى لمصادقة النائب العام على طرد أسر الإرهابيين من الضفة الغربية إلى غزة، هآرتس، 2 آذار / مارس 2016.
8. ه. ليفنسون، «وزير الدفاع يعلن يكافئ الكنيسة المثيرة للجدل بسبب تجمع استيطاني»، هآرتس، 3 تشرين الأول / أكتوبر 2015.
9. ه. ليفنسون، «وزير الدفاع الإسرائيلي يوافق على إضافة مجمع كنسي في الضفة الغربية إلى تجمع استيطاني»، هآرتس، 6 كانون الثاني / يناير 2015.
10. انظر حركة السلام الآن، مشاريع بنية تحتية تتفق مع المستوطنين، آذار / مارس 2016.
11. مجلس اللاجئين، ورقة حقائق 4: إعادة الإعمار في حي الشجاعية، سلسلة الحقوق في الإسكان، والأرض والممتلكات، نيسان / أبريل 2015
12. فريق المأوى فلسطين: تقرير فريق المأوى الشهري، آذار / مارس 2016.
13. تم تبني هذا المفهوم على نطاق واسع بعد تسونامي المحيط الهندي عام 2004. وهو يشكل إعادة بناء التجمعات بطريقة تعالج نقاط الضعف الكامنة وتجعل التجمعات أقل عرضة للكوارث من خلال تعزيز القدرة على الصمود كجزء من عملية إعادة الإعمار.
14. «الاتجاه ... كان للحكومة، والجهات المانحة ووسائل الإعلام أن تركز على عدد من المنازل التي تم بناؤها كمقياس للإنجاز. ولكن، أكثر البرامج الناجحة كمحفز للتعافي ... تمهد الطريق للتنمية المستقبلية. «دروس من أتشيه، ص. 9 <http://www.dec.org.uk/sites/default/files/pdf/lessons-from-aceh.pdf>
15. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في دائرة الضوء، غزة: النازحون، نيسان / أبريل 2016. متاح على الرابط:
http://www.ochaopt.org/documents/idps_report_april_2016_arabic.pdf
16. انظر وكالة الأمن الإسرائيلية، بيانات واتجاهات الإرهاب، تقرير شهري، آذار / مارس 2016، متاح على الرابط: <http://www.shabak.gov.il>
17. بيان صحفي، 30 آذار / مارس 2016، متاح على الرابط:
<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=18540&LangID=E>
18. نفس المصدر.